مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

مستقبل المعارضة السياسية التونسية في ظل سياسة الرئيس قيس سعيد

م.د.علي مهدي كاظم *

المقدمة

لقد انطلقت شرارة الحراك الأولى للاحتجاجات العربية في تونس والتي أدت إلى الإطاحة بالرئيس (زين العابدين بن علي) في ١٤ يناير ٢٠١١، تبعها قيام الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بلعب دور فاعل بنهج المسار الديمقراطي بعد سنوات طويلة من الحكم الديكتاتوري، وجرت الانتخابات في ٢٣ أكتوبر ٢٠١١ وذلك لاختيار أعضاء المجلس الوطني التأسيسي، والذي عد خطوة تاريخية في المرحلة الانتقالية والحرجة، ولأول مرة كان الزعماء السياسيين المنتخبين قد دخلوا مراحل من المفاوضات لم تعهدها تونس من قبل من أجل الاتفاق حول تقاسم السلطة، وكانت أبرز الجبهات المتنافسة جبهة الترويكا المتكونة من حركة النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل من أجل العمل والحريات، وكذلك الجبهة الليبرالية وهي معارضة لجبهة الترويكا وتحمل أفكاراً علمانية صرف، ومن أبرز أحزابها الحزب الجمهوري وحزب آفاق تونس وحزب نداء تونس وهناك أيضاً الجبهة اليسارية القومية، وهذه الجبهة ليس لها جماهير كبيرة، لكن نفوذها يتواجد داخل المنظمات النقابية والجمعيات الحقوقية وهناك أيضاً جبهة الإنقاذ الوطني وتضمنت حركة نداء تونس والجبهة الشعبية وعدد من الأحزاب الليبرالية والاشتراكية، وجاءت انتخابات العام ٢٠١٤، وهي أول انتخابات تشريعية عقدت في ٢٦ يناير ٢٠١٤ تم بعدها إقرار دستور ٢٠١٤، إذ فاز حزب (نداء تونس) ذو الخلفية العلمانية وحصل على المرتبة الأولى بواقع (٨٦) مقعد من أصل (٢١٧) مقعد في المجلس ومن ثم جاءت حركة النهضة الإسلامية بـ(٦٩) مقعداً، ومن ذلك الوقت لحد الآن تونس تمر بتوترات سياسية وسط خلافات وانشقاقات كثيرة، وجاءت الانتخابات التشريعية والرئاسية والتي جرت في العام ٢٠١٩ لتعكس الانتقال السلمي للسلطة، فعلى مستوى انتخابات مجلس النواب تصدر حزب النهضة بالانتخابات التشريعية، ولكن

الجامعة العراقية - كلية القانون والعلوم السياسية
ali.m.kadam@aliraqia.edu.iq

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

فرضية الدراسة:

إن إعـلان الرئيـس (قيس سـعيد) لقـراره بحل المجلـس النيابـي ٢٠٢٢/٣/١٣، وتوليـه كامل السـلطات التنفيذية والتشريعية ربما سيعزز أكثر من سـلطته بموجب السـلطات التي منحها لنفسه وستعود للنظام الديكتاتوري من جديد.

منهجية البحث:

استخدمة الدراسة المنهج التحليل والنظمي بوصف البحث يتطرق إلى مسـتقبل النظام السياسـي في تونس والتطورات السياسـية والامنية التي مرت بهـا البلاد بمرحلة الرئيس التونسـي قيس سـعيد وذلك لدراسـة التطورات السياسية السريعة التي يمر بها النظام السياسـي في ظل المتغيرات التي قـام بها الرئيـس بتقيد البرلمان والاسـتفتاء على الدسـتور ٢٠٢٢ وإحكام قبضتة على مؤسسـات الدولة والسلطات التشريعية والتنفيذية .

هيكلية البحث:

تقسيم البحث على ثلاثة محاور فضلاً عن المقدمة والخاتمة والاسـتنتاجات وتوصيات وعلى النحو الآتي:

المبحث الأول: ماهية المعارضة السياسية وأهدافها.

المبحث الثاني: الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس عام ٢٠١٩

المبحث الثالث: الاسـتفتاء على دستور ٢٠٢٢ وتحولات المستقبلية للنظام السياسي

كانت نتيجة منخفضة عما سـبق وتلاه حزب قلب تونـس برئاسـة (نبيل القـروي) ليفـوز بالمرتبة الثانيـة، أما على مسـتوى الانتخابات الرئاسـية تصدر الرئيس (قيس سعيد) المرتبة الأولى وتلاه (نبيل القـروي)، وتصاعدت الاحداث السياسـية لتبيـن هيمنة الرئيس (قيس سـعيد) على مفاصل الدول وهذا ما سنراه بشكل مفصل لاحقاً.

أهمية البحث:

انطلـق الدراسـة مـن دور المعارضة السياسـية وتغيـر واقع النظام السياسـي بعد التغير ٢٠١١، وليلقي الضوء على طبيعة الصراعات والأزمات السياسية ودور المعارضة السياسية والتأكيد على النزاع بين العلمانيين والإسلاميين ومما أدى إلى تدهور الاسـتقرار السياسـي في تونـس، والذي انعكس على واقع الانتخابات التشريعية ، وبالتالي على الواقع السياسي العام .

مشكلة البحث:

دور المعارضة الفاعل في تحول النظام السياسي فـي تونس عام ٢٠١١ اذ شـهدت تونس تغير في شـرعية النظام والتي أكتسـبها النظام السياسـي بانتخابات عـام ٢٠١٤ وانتخابات ٢٠١٩، ولكن هـذه الشـرعية اليوم وبعد تغيرات (قيس سـعيد) للدسـتور يتم تطرح الأسـئلة الاتية: هل سـتعود تونس إلى النظام الدكتاتوري ؟ هل سيعود النظام السياسي في تونس إلى ماب قبل ٢٠١١ من حيث مصادرة الحريات وقمـع الآراء؟ وما مدى قبول شرعية (قيس سـعيد) في ظل مستقبل المعارضة السياسي في تونس ؟

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

المبحث الاول

ماهية المعارضة السياسية وأهدافها

ان ظهـور المعارضــة كقوة سياسـية لأول مرة بريطانيـا منذ العـام ١٨٢٥ ، في المملكة المتحدة [١]، الا أن مفهـوم المعارضــة يعـد مـن المفاهيم المسـتحدثة في علم السياســة ، ففي بدايات القرن العشـرين لم يكن الكلام عن المعارضة وارد في الكتابـات التي تعالـج الموضوعات السياسـية ' فاليـوم نلاحظ ان المتخصصين في علم السياســة يتناولـون مفهـوم المعارضة بشـقيها السياســي والبرلماني ودورها في الحياة السياسية [٢].

اذ ان المعارضــة هــي قضيــة فطرية لا يمكن الاسـتغناء عنهـا، ولذلـك يمكـن للمعارضة ان تتكـون داخل كل جماعة مغينة قد تكون (العائلة، التجمعـات ، راي عام .. الخ) ان ما يهمنا هنا هو المعارضة السياسـية والبرلمانية التي تقوم بوجه السلطة الحاكمة، لتصحيح مسارها وتقويمها وفي إطار النظام السياسي [٣] .

المطلب الاول

ماهية المعارضة السياسية

ان تعريف المعارضة السياسية هي تحديد المقصود بالمعارضة لغةً واصطلاحا، فلفظ (معارضة) من الأصل اللغوي للفعل "عَـارَضَ " بمعنى نتلمس فيه عارض الشــيء أي قابله،عـارض جبل ، او وفلان يعارضني أي أو ينافسني، ويقال عارض الرجـل بمثل صنيعه إذا فعل فعلــه أي أنها تعني الإتيان بالمقابل أو التقليد أحيانا[٤] وقيل (عرض) أظهـر وأبدى وأعتـرض وصَّد وعـرض به [٥] واعترض الشــيء في حلقــه وقف فيه بالعرض ، واعترض الفرس في مشيه أي اعترض في مشيه مـن الصعوبة ، وحقيقــة المعارضة أن يكون كل منها في عرض صاحبه[٦].

وان الدلالــة اللغويــة لمعنــى (معارضة) هي (المقابلة ، واجه) وفيها كذلك (المباراة) تعني كلمة المعارضــة (الاختلاف) أي يعارض ويختلف مع شيء يخالفه، أي عارض احدهما الاخر، واختلف فلان في الرأي، يعـارض رجلا [٧] وفيها يظهر أيضاً روح (المغالبة أو التحدي)[٨].

الا أن المعنــى الذي ارتبط بالمعارضة هو شـكل من إشكال النظم السياسية ، إذ تنقسم مظاهر الحكم بين طرفين احدهما يكون في السـلطة السياسـية ، ويطلــق عليها(الحكومــة) والثاني يكون خارج السـلطة ويطلق عليــه (المعارضة السياسـية) ، أي ان المعارضة تعبر عن القوى غير المســاندة للحكومة، والتي تقف موقف الضد أو الرفض [٩]. أمــا في اللغة الانكليزيــة، فكلمة (opposition) هي اسم مصدر للفعل المتعدي (oppose)، ومن معانيه يقابل أو يقاوم أو يعارض ومنه أيضاً اشتق اللفـظ (opposite) بمعنــى الضد أو النقيض أو المواجهة [١٠].

أما اصطلاحاً، فليس من السهل أو اليسير تعريف المعارضة السياسـية أو تحديد هويتها بشكل دقيق وواضح ، والسبب في ذلك يعود إلى اختلاف هذا المفهوم بين طرف وأخر تبعاً لإطاره السياســي، أو للمرجعيــة الأيديولوجيــة التــي يسـتمد منهـا

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

منظومتــه المعرفية مما فسـح المجـال إمام تعدد وتنوع تعريف المعارضة .

ويرى روبـرت دال ان اصطـلاح (المعارضة) يصعب تحديده بشـكل دقيق، وهو يكتفي بتعريف مبدئـي يفترض فيه ان مثلا(أ) ممارس لسـلوك النظام السياسـي ومقرر لسياسـتها وذلك لبعض الوقت وان (ب) مثلا غير ممارس لسلوك النظام السياسـي ، ومن ثم، فهو غير مقر لسياسـتها [١١] حينئـذ يقال ان (ب) هـو المقصود بالمعارضة – ولكـن معنـى المعارضة لا يقف عند هـذا ولكنه يضيـف انه في بعـض الحقبات يكـون (ب) هو الذي يقرر سـلوك الحكومـة، في اذ يكون(أ) في وضع المعارضة، بمعنى ان المعنى الاصطلاحي للمعارضة يوجه أساساً إلى الدور أكثر ممن يقوم بتشـخيصه ،أي لفعل المعارضة وأثارها ،وليس لصورها [١٢].

ولكن هنـاك من عـرف (المعارضة السياسـية) حزب يمتلـك برنامج حكومي ولـم يفز بالأغلبية المطلقـة فـي البرلمان، وظل يسـعى الى كشـف أخطـاء الحزب الذي فـاز بالأغلبية ويبين عيوبه عن طريق أدوات دسـتورية، لكي يكسـب الكثير مـن المناصريـن لـه [١٣] فيرى الدكتـور عصام سليمان بان المعارضة هو " عمل القوى السياسية ضد من هو في السـلطة السياسـية [١٤]، وتعرف المعارضـة في أدبيات السياسـة على انها " قوى (أحـزاب) وجماعـات سياسـية تمتلـك برنامجاً محـدداً يهدف في الأسـاس للتحقيق الوصول الى السـلطة ، وتمتلك الأدوات التي تمكنها من تحقيق أهدافها [١٥] كما عرف الدكتور إسـماعيل الشطي المعارضة السياسية بأنها "حزب له برنامج عمل حكومي خسـر بالانتخابـات البرلمانية ولكنه ظل يسعى من خلال الأدوات الدستورية لكشف عيوب منهج حـزب الأغلبية، ويحاول كسـب الأنصار والمؤيدين للوصول الى السـلطة السياسية بطرق دسـتورية [١٦] اذ ان بعـض المفكريـن والباحثين يقصر المعارضة السياسية على (الأحزاب) ومن هـؤلاء روبـرت دال اذ يرى ان اسـتخدام مفهوم (الأحزاب) السياسية هو التنظيم المناسب للتعبير عن المعارضة السياسـية في النظـم الديمقراطية [١٧]، إلا أن البعـض الآخر يعتبـر ان المعارضة السياسـية لا تقتصـر علـى الأحزاب السياسـية فقـط ، وإنما تتضمن جماعات لهـا تأثيرها على الراي العـام مثل (جماعـات الضغط، جماعات المصالح ، الخ) وهي بذلك تشـمل كل الجماعات التي لها أهداف سياسية ، والتي تمتلك في الإطار القانونـي والقـدرة علـى إعـلان وجهـات نظر ومواقف مغايرة لوجهات نظر ومواقف السـلطة السياسـية وعلى التعبير العملي عن أفكارها عبر العمل السياسـي[١٨]،أما الأسـتاذ عبد الاله بلقزيز فقد عـرف المعارضـة السياسـية بأنها " التمثيل السياسـي القـوى والاجتماعيـة –ومـن خلاله – تحقق مشاركة هذه القوى في الحياة السياسية وفي صنع وصياغة القرار السياسي [١٩].

أي ان المعارضـة تعبير عن حقـوق المواطنيين بالمشـاركة فـي الحكـم [٢٠]، ولكـن لكـي تنشـأ معارضة سياسـية يجب ان يكون للحكومة سياسة منظمة وواضحـة ، حتى تتمكـن المعارضة من ممارسة حقها في السلطة ، ومعارضة التوجهات السياسية التي تعتمدها تلك الحكومة[٢١].

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

ويعد البرلمان بالنسبة للمعارضة السياسية المكان السياسي المميز لما يقدمه لِها من تمثيل ومشاركة اذ ان البرلمان هو الذي يحدد ما هو معارضة وما هو أغلبية ، إذ يعد البرلمان المنبر الذي يسمح للمعارضة بنقد الحكومة [٢٢].

ثانياً: أنواع المعارضة السياسية

ان وجود المعارضة السياسية في أي نظام سياسي في العالم يختلف من نظام إلى أخر وذلك بحسب طبيعة النظام السياسي (دكتاتوري او ديمقراطي) الذي تكون فيه المعارضة وحسب نظرة ذلك النظام لتلك المعارضة ، لذلك سنقسم أنواع المعارضة السياسية إلى نوعين :-

١. من حيث صفتها القانوني

من الناحية القانونية ، يمكن الاعتراف بوجود المعارضة داخل النظام السياسي ، كما يمكن رفض هذا الوجود ومنع المعارضة من ممارسة نشاطها ، وهذا يتوقف على ديناميكية النظام السياسي الذي تكون موجودة فيه[٢٣] وعلى هذا الأساس يمكن التميز بين نوعين من المعارضة :

أ.المعارضة غير الشرعية:- ويقصد بها تلك التي ترفض النخبة الحاكمة دخولها في إطار النظام السياسي وتمنعها قانونياً (دستورياً) من المشاركة السياسية فيكون النظام تسلطي[٢٤]، فالمعارضة ممنوعة في الأنظمة الدكتاتورية ، إذ لا تقبل السلطة الحاكمة أي رفض لسياستها ككل وتعترض عليها، فالمعارضة تعد خارجة عن القانون وعصيان مما يستوجب العقاب[٢٥] .

ويلاحظ وجود هذا النوع من المعارضة في معظم دول العالم الثالث ، إذ ترفض الأنظمة القائمة وجود المعارضة السياسية وتمنعها من قيام بدورها في العمل السياسي وقد يصل الأمر إلى مطاردتها وتصفيتها ، ويفسر هذا الرفض على أساس ان السماح للمعارضة بالعمل السياسي بصورة علنية وشرعية يؤدي إلى ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الأنظمة التسلطية[٢٦]

ب.المعارضة الشرعية :- ويقصد بها القوى التي تعترف النخبة الحاكمة بوجودها، وتقرها (قانونياً ودستورياً) وتسمح لها بالمشاركة السياسية عن طريق مؤسسات النظام ، وعن طريق الإجراءات التي يعتمدها القانون بمعنى انها القوى التي تقر بشرعية النظام السياسي وتوافق على ممارسة نشاطاتها من خلال مؤسسات النظام وفقاً للقواعد القانونية التي يقررها الدستور[٢٧] .

وهذا النوع من المعارضة في الأنظمة الديمقراطية، إذ يفسح المجال امام المعارضة السياسية للتعبير عن نفسها بحرية، دون ان تخشى رد فعل النظام السياسي ، وذلك بسبب الضمانات التي يتمتع بها المعارض[٢٨] .

المطلب الثاني

أهمية المعارضة

إن المعارضة السياسية تلعب دوراً مهماً على إنها مظهر من مظاهر الديمقراطية والتعددية الحزبية والتراقبة على السلطة التشريعية والتنفيذية بالصلاحيات المخولة لها عن طريق الدستور على الرغم من اختلاف أشكال النظام

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

السياسي واختلاف المجتمعات أيضاً، اذ ان أهمية وجـود المعارضة بشـقيها السياسـي والبرلماني داخل النظام السياسي المعاصر.

خـلال ذلـك تكمـن ذلـك لمكننـا ان نبيـن أهمية المعارضة :-

المعارضة تحارب ظاهرة الفسـاد السياسي لأنها تفعـل الدور الرقابي من خلال مراقبة اداء النظام السياسي وتحاول التحقيق والتحري من الحوادث التـي تثير الشـبهة ، وهذا يقلص ظاهره الفسـاد السياسي [٢٩].

إن وجـود المعارضـة هـي مـن اهـم الوسـائل للتصدي لأي فساد واستبداد للحكومة، فعند غياب المعارضة يميل الحكم الى الفسـاد والاسـتبداد ، وكذلك عنـد غياب الرأي الاخر أي (المعارضة) من السـاحة السياسـية تقع بالاخطـاء لعدم وجود رقابة على العمل الحكومي [٣٠].

إن قـوة المعارضـة داخـل أنظمة الحكـم تعطي حرية أكبر للمشـاركة في السلطة السياسية وعدم الاحتكار السلطة من قبل النخبة الحاكمة أي تعمل على ازالة الفساد السياسي [٣١].

ان أهميـة المعارضـة أنهـا ترفـض الأحاديـة والشـمولية وتعمـل على بنـاء دولـة مدنية ذات مؤسسات رصينة في الأنظمة المتطورة [٣٢].

ان المعارضة تكـون حالة صحية للدولة وعدمها يعـد حالـة غيـر صحيـة تـؤدي الـى تشـضي الديمقراطـي كما انها صمـام امان ضد أي وجود للنزاعات الداخلية لأنها يعد حالة صحية للتعددية السياسـية مـن جانب وسـلاح لرقابة ومحاسـبة السلطة التشريعية والتنفيذية[٣٣].

اذ ان دور المعارضة ومدى تأثيرها على تصحيح مسـار النظام ومحاربة الفساد والرقابة على عمل الحكومة وعدم الاحتكار من قبل الاغلبية وترسيخ دورها في تاهيل التجربة الديمقراطية.

المبحث الثاني

الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس عام ٢٠١٩

قبل الحديث عن الانتخابات الرئاسية والتشريعية فـي تونـس ٢٠١٩ لابـد لنا مـن المعرفـة حقبة الرئيس التونسـي (الباجي قايد السبسـي) والذي شـغل منصب رئيس جمهورية تونـس من العام ٢٠١٤-٢٠١٩.

المطلب الأول

آليـات تشـكيل الحكومات وطبيعـة الصراع بين القوى السياسية

تولـى رئاسـة تونس (الباجـي قايد السبسـي) * خلفـاً للرئيـس (محمد المنصـف المرزوقي) إثر انتخابات العام ٢٠١٤ ويعد (السبسـي) من اشـد المتقاطعون للإسلاميين، قبل أن يتم التحالف معهم بعد انتخابات العـام ٢٠١٤، لكن ونتيجة التقاطع المسـتمر بين الإسـلاميين والعلمانيين ، تم إنهاء التوافـق بينه وبين حركة النهضة الإسـلامية في أيلول ٢٠١٨، موجهاً إتهاماً للإسـلاميين بتشكيل إئتلاف مع رئيس الحكومة (يوسف الشاهد)[٣٤].

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

اذ تعمق الخلاف بين على السلطة في تونس، وكان الاقتصاد التونسي قد وصل إلى حد ما يسمى بالأزمات الاقتصادية وتعمقت أزمة الحكم بين رئيس الحكومة (يوسف الشاهد) وحزبه (نداء تونس)، وبين ما يعرف بالاحزاب المكونة للائتلاف الحاكم، ووجهت اتهامات بينهم وتعرقل العمل البرلماني ووجوب تنظيم انتخابات جديدة، وعليه وجه الرئيس (السبسي) بتجميد عضوية (يوسف الشاهد) بسبب خروجه عن النهج الحزبي، ولابد من استبداله واختيار حكومة جديدة لتنفيذ البرنامج الاقتصادي لحل الازمة [٣٥].

واستمر (يوسف الشاهد) بمنصبه من ٢٧ آب ٢٠١٦-٢٧ شباط ٢٠٢٠ وجاء ليتبعه (الياس الفخفاخ) من ٢٧ شباط ٢٠٢٠- ٢ أيلول ٢٠٢٠، إذ نتيجة للصراع التونسي منح البرلمان التونسي بأغلبية كبيرة الثقة لائتلاف حكومي جديد برئاسة (الياس الفخاخ) إذ وافق (١٣٠) نائبا على الحكومة في مقابل (٧٦) عضواً ، وجاءت الموافقة من البرلمان التونسي بعد أيام من إعلان (الفخفاخ) إقامته تحالفاً جديداً مع حزب النهضة الإسلامي[٣٦].

رغم ذلك بقيت الصراعات السياسية ماثلة على المشهد السياسي وقدم رئيس الوزراء التونسي (الفخفاخ) استقالته إلى رئيس الجمهورية (قيس سعيد) في ١٥ تموز ٢٠٢٠ بعد (٥) أشهر من وصولة لدفت الحكم[٣٧].

ويرى الباحث ان انتخابات العام ٢٠١٤ حققت تونس بعض التقدم في مرحلة الانتقال الديمقراطي، ولكنها مرت بعدت أزمات سياسية متمثلة بالصراع للوصول الى السلطة مابين المعارضة والإرادة السياسية لذا جاءت انتخابات العام ٢٠١٩ لتحمل جملة من الإصلاحات بمختلف أوجهها.

المطلب الثاني

وإقرار دستور التونسي لعام ٢٠١٤.

وجاء دستور العام ٢٠١٤ ليضمن حرية التعبير وحرية المعتقدات والأفكار والأديان وحرية تشكيل الأحزاب السياسية بوصفها قنوات مهمة لتبني العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتخلصت تونس من نظام الحزب الواحد وظهرت التعددية كحالة صحية التحول الديمقراطي، كما أن القانون الانتخابي لعام ٢٠١٤ قد احتفظ بالعديد من المميزات والاحكام الواردة في قانون السابق لعام ٢٠١١[٣٨].

وكانت تونس قد نجحت في إرساء دستور ٢٦ يناير ٢٠١٤ والذي صادق عليه أعضاء المجلس الوطني التأسيسي بأغلبية (٢٠٠) صوت من مجموع (٢١٧) عضواً، ضم الدستور (١٤٦) فصلاً تم توزيعه على (١٠) أقسام وجاء في مقدمته تونس دولة حرة مستقلة نظامها نظام جمهوري نيابي ، وكان دستور تونس لعام ٢٠١٤ قد سمح بالتعددية السياسية مع إجرائه لانتخابات تشريعية والتي فاز فيها حزب نداء تونس، ثم تلتها تنظيم انتخابات رئاسية في العام ٢٠١٤ والتي مثلت أول انتخابات تنافسية نزية في تاريخ تونس والتي فاز فيها الرئيس (الباجي قايد السبسي)، بالتالي تم انهاء قانون العزل السياسي

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

وعززت مبدأ التداول السلمي للسلطة والخلاص من الدولة البوليسية، وبذلك استطاعت تونس من تحقيق إنجاز سياسي ديمقراطي اذ أكد الدستور على المبادئ الديمقراطية الآتية[٣٩]:

أكد الدستور التونسي لعام ٢٠١٤ على مدنية الدولة، تقوم على أساس الارادة الشعبة واحترام سيادة القانون

كفل الدستور التونسي حرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية وحيادية دور العبادة عن التوظيف الحزبي

الفصل (٢١) خصص للحقوق وأن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات ومتساوون أمام القانون دون تمييز والحق في الحياة مقدس، ولا يجوز المساس بها، وتحمي الدولة كرامة الذات البشرية وحرية الجسد ومنع التعذيب المادي والمعنوي الفصل (٢٢ و٢٣).

الدستور أكد على صيانة الحريات وحرية الرأي والفكر والإعلام وتكوين الأحزاب والنقابات والاجتماع والتظاهر السلمي الفصول (٣١ و٣٧).

أكد الدستور التونسي على فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وتوازنها عن طريق ممارسة الشعب السلطة التشريعية عبر ممثليه بمجلس النواب المنتخبين انتخاباً حراً مباشراً لمدة (٥) سنوات، ويرأس السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية المنتخب انتخاباً حراً مباشراً لمدة (٥) سنوات، ولا يجوز توليه لأكثر من دورتين كاملتين[٤٠].

كما اكد الدستور تونس لعام ٢٠١٤ اذ تم تخصيص الباب السادس الفصل (١٢٥) للهيئات الدستورية المستقلة وتضمن (تعمل الهيئات الدستورية المستقلة على دعم الديمقراطية وعلى كافة مؤسسات الدولة تسيير عملها)، وتتمتع هذه الهيئات ذات الطبيعة القانونية والاستقلالية والإدارية المالية وتنتخب من قبل المجلس النيابي بأغلبية المطلقة ومن هذه الهيئات [٤١].

هيئة الانتخابات: وتسمى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وتتولى إدارة الانتخابات وتنظيمها والإشراف عليها، وتضمن نزاهتها في اعلان النتائج.

هيئة الاتصال السمعي والبصري: تتولى تعديل قطاع الاتصال السمعي والبصري وتطويره وتعمل على ضمان حرية التعبير والإعلام والراي العام وعلى ضمان إعلام تعددي نزيه .

هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة: تستشار الهيئة في مشاريع القوانين التي تتعلق بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

هيئة الحوكمة الرشيدة : تسهم في سياسات الحكومة الرشيدة ومنع الفساد ومكافحته ونشر ثقافته وتعزيز مبادئ المساءلة والنزاهة والشفافية ورصد حالات الفساد في القطاع العام والخاص.

مما تقدم يرى الباث أن النظام السياسي في تونس كان قد مر بتحولات كبيرة بعد اسقاط الرئيس (زين العابدين بن علي) والذي حكم تونس قرابة (٢٣) عاماً من الحكم الديكتاتوري، ترك المؤسسات السياسية في فوضى عارمة،

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

مـع دولـة متهالكـة علـى الصعيـد الاقتصادي، وجـاءت الاحتجاجات الشـعبية المعارضة للحكم وحـرق المواطن البوعزيزي لنفسـه للتعبير عن الواقـع التونسـي السـيئ في مسـتوى عميق من الفقـر الاقتصـادي وتغييب الحريـات ومصادرة الحقـوق والتعبير علـى الرأي، وجاء الدسـتور لسنة ٢٠١٤، والدستور ليعبر عن مرحلة انتقالية جديدة في الحياة السياسية للتحول الديمقراطي بما تضمنته المرحلة من توترات وصراع واضح بين الفكر العلمانـي والفكر الإسـلامي والذي مازال ماثلاً إلى حد الآن، وينعكس بشـكل أو بأخر على واقع الحياة السياسية.

المطلب الثالث

الإطار القانوني لانتخابات العام ٢٠١٩ ونتائجها

ويتضمـن إدارة الانتخابات في اطارها القانوني، فالعمليـة الانتخابيـة في تونس تعمـل وفق اليات دسـتورية وقانونيـة فالانتخابـي عـام ٢٠١٤، وقانون الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، والقانون المتعلـق بحرية الاتصال ، كما ويتناسـب الإطار القانونـي المنظـم للانتخابات بشـقيها الرئاسـية والتشريعية في تونس على المعايير الدولية[٤٢].

لذالك يمكن تقسـيم الانتخابات في تونس في للعام ٢٠١٩ على مرحلتين:

الانتخابـات الرئاسـية : يتم فيهـا انتخاب رئيس الجمهورية التونسية السابع في تاريخ الجمهورية التونسـية، ففي الجولة الأولى من الانتخابات كان قـد تصدر فيهـا كل من المرشـحين قيس سـعيد ونبيـل القروي ، وكان ذلك فـي ٢٠١١/٩/١٥، والتي كان قد تصدر فيها المرشح المستقل واستاذ القانون الدسـتور (قيس سـعيد) قائمة المرشحين يليه المرشـح (نبيل القروي) في حين حل مرشح حركـة النهضـة (عبد الفتاح مـورو) في الدرجة الثالثة، اذ حصل (قيس سـعيد) على (١٨٪) كما حصل المرشـح (نبيل القـروي) بالمرتبة الثانية بنسبة (١٥٪)، وما يلاحظ على الحملة الانتخابية للمرشـح قيس سـعيد عدم وجود مظاهـر دعاية إعلاميـة اذ ركـز بحملتـه إلـى الفئات الشـبابية راغباً بإحداث تغيرات عميقة في النظام السياسي الجديد ، لعلاج مركزية السلطة ومكافحة الفساد، كما رفض (قيس) مشـروع قانون المسـاواة بين الجنسين الذي تقدم به الرئيس الأسبق (الباجي قايد السيسـي) والذي عده مخالفاً للشـريعة الإسلامية وتمت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسـية في ١٣ تشرين الأولى ٢٠١٩ وكانت نتيجتها لصالح فوز (قيس سعيد) بأكثر من (٧٢٪).

وبالنسـبة للانتخابـات التشـريعية أكـدت أحكام الفصـل (٥٥) من الدسـتور "أن أعضاء مجلس النـواب يتـم انتخابهـم من اقتـراع عام مباشـر وحر وشفاف على مسـتوى الدوائر الانتخابية"، ونظـام الاقتراع الخاص بالانتخابات التشـريعية محـدد بالفصول (٦٠١ إلـى ٢١١) طبقاً للقانون الأساسـي لعـام ٢٠١٤ المتعلـق بالانتخابـات والاسـتفتاءات ونـص القانـون الانتخابـي على انتخـاب القوائم فـي جولة واحدة، وأمـا المقاعد فتمنـح على أسـاس التمثيل النسـبي علـى أعلى أما بالنسـبة للانتخابات الرئاسـية فقد تم تحديدها في الفصـل (١١١) والفصـل (١١٢) من قانون ٢٠١٤ للانتخابات الرئاسـية ويتم انتخاب رئيس

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الدولة عن طريق تصويت مباشر حر وشفاف ومدة الحكم لهيئة الرئاسة والتي حددها الدستور لا تتجاوز (٥) سنوات، وإذا لم يستحصل الرئيس أغلبية مطلقة في الدورة الأولى، يتم تنظيم الدورة الثانية من المرشحين الذين حصلوا على أعلى الأصوات وفي حال التعادل بين أكثر من مرشح، يتم اختيار المرشح الأكبر عمراً للترشيح للدورة الثانية على أن يحصل على أغلبية الأصوات والدستور التونسي في حال تعادل الأصوات يتم اختيار المرشح الأكبر عمراً[٤٣].

جاءت الانتخابات التشريعية في تونس هي الانتخابات في دورتها (١٤) والتي تم فيها انتخاب مرشحين الشعب التونسي وعقدت في ٦ تشرين الأول ٢٠١٩ وتم التنافس على (٢١٧) مقعد في المجلس النيابي ، وكانت المشاركة الناخبين (٤١,٧٪) وحصل حزب حركة النهضة الذي يترأس (راشد الغنوشي)، على (٥٢) مقعداً، وحزب قلب تونس والذي يترأسه (نبيل القروي) فقد حصل على (٣٨) مقعد أما حزب التيار الديمقراطي والذي يترأسه (محمد عبو) فقد حصل على (٢٢) مقعد، وكانت قد شكلت الانتخابات التشريعية في تونس والتي جرت في ٦ /١١/ ٢٠١٩ لحظة حاسمة وانتخاب (قيس سعيد) رئيساً جديداً للجمهورية بعد دورتين من الانتخابات الرئاسية في ١٣ تشرين الأول و١٥ أيلول ٢٠١٩،

وكان الرئيس (قيس سعيد) قد كلف (الياس الفخاخ) لتشكيل الحكومة الجديدة بعد انتخابات العام ٢٠١٩ إذ كانت الحكومة السابقة برئاسة (يوسف الشاهد) وكانت هناك العديد من التحديات التي واجهت حكومة (الفخفاخ) تمثلت بالنقاط الآتية[٤٤]:

التحديات الاقتصادية والمالية: ارتبط هذا التحدي الاقتصادي بعجز كبير في والميزانية مترافقة مع تراجع قيمة العملة الوطنية التونسية، مع ارتفاع كبير جداً بنسبة المديونية والتي تتجاوز نسبتها ما يقارب (٦١٪)

التحديات الأمنية: ويتضمن هذا التحدي مواجهة التطرف العنيف مع إمكانية قيام الجماعات المسلحة بضرب المراكز الأمنية والعسكرية والمنتجعات السياحية.

التحديات الاجتماعية: وتتضمن مشكلات اجتماعية معقدة ومتجذرة مثل ارتفاع نسب البطالة بين الفئة الشبابية وارتفاع حالة الفقر والتهميش وارتفاع نسب الفساد والمحسوبية وعجز واضح في ما يعرف بالصناديق الاجتماعية.

ويرى الباحث ان المشاكل المعقدة التي مرت بها تونس قام الرئيس (قيس سعيد) بإقالة رئيس الوزراء (هشام المشيشي) من منصبه، وبالتالي تم دخول البلاد في أزمة دستورية في البلاد ناهيك عن تفشي فيروس كورونا، وفي ظل الضعف في آلية وصنع القرارات وتحريك الراي العام من خلال منصات التواصل الاجتماعي لتحريك الراي العام المعارض في ٢٥ تموز ٢٠٢١.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

المبحث الثالث

الاستفتاء على دستور ٢٠٢٢ وتحولات المستقبلية للنظام السياسي

شـهدت تونس في عـام ٢٠٢٢ انعطاف حاد في مسـارها السياسـي مع الاسـتفتاء على مشـروع دسـتور جديد، يمثل نقطة تحول في شـكل النظام السياسـي واتجاهاته المستقبلية فقد اعتمد الرئيس قيس سـعيد خطـوات مهمة نحو تركيز السـلطة بيده، مما أثار جدلاً واسـعاً حول مسـتقبل النظام الديمقراطية في البلاد.

المطلب الأول

قيس سعيد وهيمنته المطلقة على السلطة الحكم

إن وصـول الرئيـس التونسـي (قيـس سـعيد) كرئيـس للجمهوريـة لم تبعـده عـن الدخول في خلافـات وصراعات بينه وبين المعارضة ونظام الحكومـة وهـذا اثار أزمـات سياسـية إذ لم تكن الخلافات نتيجة لأسـباب أيديولوجيـة، بل كانت صراعاً للوصول الى السـلطة التي سعى وبجهد للسـيطرة عليهـا، وتركزت أهـم النزاعات حول تشكيل الحكومات واختيار المرشحين والوزراء، وممـا زاد من صعوبة تشـكيل الحكومة هو عدم حصـول أي كتلة علـى أغلبية المقاعـد البرلمان بسـبب اعتماد نظـام التصويت بالقائمة النسـبية الذي يصعـب حصول قوائم الفائـزة على أغلبية مطلقة من مقاعد البرلمان، ومع تمدد الصراعات كان الرئيـس (قيس سـعيد) الفاعـل الحيوي في تجاوزه المسـتمر على صلاحيات البرلمان وهذا يتمثل فـي رفضه لصلاحية رئيـس الحكومة في تعييـن الـوزراء ورفـض التصديق على إنشـاء المحكمـة الدسـتورية فانونية بموافقـة البرلمان، اذ قام (قيس سـعيد) بتفسير النصوص الدستورية بمـا يتعارض مع القانون لزيـادة صلاحياته، في إعلانه بأنه القائد الأعلى للقوات المسلحة والمدنية اذ القى خطابه بتاريخ ١٨ /٤/ ٢٠٢١ أشـار إلى هذه الأمور وعد هذا إشـارة لاستخدام صلاحياته للاسـتعانة بالجيـش في الانقـلاب الحاصل على دستور العام ٢٠١٤[٤٥].

كان الرئيس (قيس سعيد) قد دعا القيادات الأمنية والعسـكرية إلى اجتماع طارئ في قصر قرطاج وأعلن عن إتخـاذ تدابير يفرضها الوضع الراهن لإنقاذ الدولة التونسـية ، بعد التشـاور مع رئيس الحكومـة ورئيس مجلـس النواب بتفعيـل المادة (٨٠) من دستور تونس الذي نص على: "لرئيس الجمهورية التونسـية في حالـة وجود خطر داهم مهدد لكيان الوطن وأمن البلاد واسـتقلالها يتعذر معه السير العادي لشؤون الدولة والمواطنين، أن يتخذ التدابير الذي تحتمها تلك الحالة الاستثنائية، وذلـك بعـد استشـارة رئيـس الحكومـة ورئيس مجلـس نواب الشـعب وإعـلام رئيـس المحكمة الدستورية"،اذ انه لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلـس نواب كما لا يجوز تقديم لائحة اتهام ضد الحكومـة لكن الرئيس (قيس سـعيد) تجاوز على نص هذه المادة، فتعويضا من أن يقوم باستشـارة رئيـس الحكومة، ورئيس مجلس النواب قام بتقيد صلاحيتهما وإقالتهمـا ، ثم إن المادة المذكورة لا تنص على تولي رئيس الجمهورية رئاسـة النيابة العموميـة ما يعني وضع السـلطة القضائية تحت سطوته[٤٦].

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

لقد واجهت إجراءات الرئيس (قيس سعيد) بمعارضة عارمة وخصوصاً من الشارع التونسي إدانة واسعة بسبب الخرق والانقلاب على دستور ٢٠١٤، واستمر (قيس سعيد) في خطاباته المتشنجة والحادة التي خاطب بها معارضيه وإعلانه المستمر عن عزمه تغيير النظام السياسي ، أعلن في ٢٢ أيلول ٢٠٢١ في بيان رئاسي مواصلة تعليق جميع الصلاحيات البرلمان ورفعه الحصانة البرلمانية عن جميع أعضاء المجلس ، مع إقراره باستمرار العمل بتعليق الدستور بجميع الاحكام الدستورية التي لا تتعارض مع التدابير الاستثنائية وبالتالي ألغى العمل بكل دستور ٢٠١٤[٤٧].

ويؤكد الرئيس (قيس سعيد) إنه لا طموحات دكتاتورية لديه وأنه المحامي للديمقراطية وسيحمي حقوق الإنسان والراي العام ، إلا أن الواقع أثبت غير ذلك، إذ قام بسجن بعض أعضاء مجلس النواب لقيامهم بدور المعاضة البرلمانية وأغلق مكاتب قناتي العربية والجزيرة في تونس، ووضع بعض شخصيات تحت قيد الإقامة الجبرية ومنع أعضاء المجلس من السفر إلى الخارج، [٤٨].

وأكدت منظمة العفو الدولية أن قرار الرئيس (قيس سعيد) بأن يتدخل بتسيس القضاء ويحل أعلى هيئة قضائية مستقلة في تونس وأن يستبدل بها مؤسسة يستطيع التدخل بصلاحياتها وهذا يشكل تهديداً واضحاً لسيادة القانون وحقوق الإنسان وكفالة الحرية في تقرير المصير وكان إعلان الرئيس قيس سعيد في شباط ٢٠٢١ حل المجلس الأعلى للقضاء والذي يمثل سلطة القضاء المستقلة ردود فعل ومعارضة من قبل الشعب التونسي وان هيمنة (سعيد) على معظم السلطات منذ ان عليق أعمال مجلس النواب وإقالة الحكومة والتدخل المباشر بالقضاء وانتقاد عمل القضاء بوصفه إياه بأن مسيس ويخدم أطرافاً وشخوصاً معارضة للسلطة مؤكد سعيد بانه سيعيد صياغة الدستور ويطرحه على الاستفتاء في صيف عام ٢٠٢٢[٤٩].

وجاء حل المجلس الأعلى للقضاء بموجب المرسوم ذو العدد (١١) لسنة ٢٠٢٢ والذي أصدره الرئيس (قيس سعيد) في ١٢ شباط ٢٠٢٢ ، وذلك لإدارة شؤون القضاء وحمايته من نفوذ المعارضة واستبدادهم واصدر قرار بتكوين مجلس يسمى بالمجلس الأعلى المؤقت للقضاء، مانحاً رئيس الجمهورية سيطرة كبيرة على عملية تعيين القضاة وإقالتهم، ويظل المجلس قائماً ولمدة غير محددة إلى حين إنشاء هيئة دائمة تحل محله، وهذا يعد خرقا واضحا اذ عد مرسوم (١١)، أنه يعزز السلطة الرئاسية في مقابل إضعاف استقلالية السلطة القضائية ونزاهتها وقدرتها على العمل كهيئة رقابة على السلطة التنفيذية[٥٠] وبالنسبة للدستور الجديد تسلم الرئيس التونسي (قيس سعيد) مشروع الدستور الجديد من قبل رئيس الهيئة الوطنية الاستشارية (الصادق بلعيد) الذي تم تكليفه بصياغة الدستور، ونص الفصل (٢٢) من المرسوم الرئاسي عدد (٣٠) "أنه يرفع الرئيس المنسق لهذه الهيئة إلى رئيس الجمهورية تقارير دورية عن تقدم أعمال لجنة الحوار وآخر موعد لإبداء تقريرها النهائي المتعلق بإعداد الدستور في ٢٠ حزيران ٢٠٢٢ وأنها ستنشر مشروع الدستور الجديد بأمر رئاسي في ٣٠ حزيران وفق ما نصت عليه

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الاحكام المتعلقة باستفتاء ٢٥ تموز ٢٠٢٢[٥١].

وواجه الرئيس سعيد اعتراضات حول الدستور الجديد لاسيما حول اللجنة الاستشارية التي شكلها (سعيد) لتقوم بإعداد مسودة الدستور وعلى رأسها رئيس الهيئة الوطنية الاستشارية (الصادق بلعيد) و(أحمد فريحة) وهو وزير داخلية في عهد الرئيس (زين العابدين بن علي) و(عماد الحمامي) مفكر إسلامي مستقل لا ينتمي لحزب النهضة المعارض إذ حددت وأشارت الاعتراضات (أن الدستور الجديد يشير إلى الغاء أي نص يشير إلى دين الدولة والمساواة التامة بين الرجل والمرأة)، إذ فسر الداعمون للدولة العلمانية أن الفصل الذي ينص على أن تونس دينها الإسلام ولغتها الرسمية العربية حسب ما جاء بدستور ٢٠١٤ ودستور ١٩٥٩ يحتج العلمانيون على الغاء الفصل الخاص بدين الدولة وهو الإسلام لان سيكون من أقوى الأسلحة التي تمنح قوى التشدد الديني على شن الحرب وهو بمثابة إعلان حرب الدين الإسلامي[٥٢].

المطلب الثاني

ملامح الدستور الجديد لسنة ٢٠٢٢ وانعكاساته على مستقبل النظام السياسي التونسي

ادلى الشعب التونسيون بأصواتهم في ٢٥ تموز ٢٠٢٢ حول (مشروع الدستور الجديد) الذي طرحه الرئيس (قيس سعيد) وضمنه صلاحيات واسعة جاءت بطبيعة الحال كلها لصالحه ولتكريس السلطة بيده ، وهذا اثار غضب المعارضة بأنه قطيعة تامة مع دستور الثورة والذي أقر العمل فيها عام ٢٠١٤، وأسس لنظام برلماني معدل وأهم ما جاء فيه من تغيرات بالنقاط الاتية[٥٣]:

إقرار واضح لتوسيع صلاحيات ريس الجمهورية ، إذ لم تعد للرئيس صلاحيات الخارجية والدفاع فقط، كما نص دستور ٢٠١٤، وإنما توسعت لتشمل اختصاصات تعيين الحكومة والقضاة وهذا انتهاك واضح .

تقيد واضح لصلاحيات مجلس النواب .

للرئيس الحق في تعيين واختيار رئيس الحكومة والحقائب الوزارية باقتراح من رئيس الحكومة.

صلاحيات كبيرة للرئيس بإقالة الحكومة دون أن يتم التصويت من قبل المجلس النيابي .

يقبل الرئيس استقالة الحكومة في حالة تقديم لائحة مصادق عليها بغالبية الثلثين للمجلسين ، رغم أن هذا أمر صعب تحقيقه ويفسح له المجال ليكون المقرر الأول لمصير أي حكومة.

الرئيس هو القائد العام للقوات المسلحة، وله صلاحيات مطلقة في رسم السياسة العامة.

لم يتضمن الدستور بنوداً لإقالة الرئيس خلافاً لما هو موجود في دستور العام ٢٠١٤، وفي المقابل يمنح له الحق في حل الحكومة والبرلمان.

الفصل الخامس والخامس والخمسين (عد تونس جزء من الامة الإسلامية وعلى الدولة أن تعمل في ظل نظام ديمقراطي على تحقيق مقاصد الإسلام الحنيف في الحفاظ على النفس والعرض والمال والدين والحرية)، وكانت منظمات حقوقية دولية انتقدت ذلك لأنه يتيح التمييز ضد الجماعات الدينية الأخرى[٥٤]

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

إن دستور (قيس سعيد) اجهض المؤسسات الديمقراطية وبحسب ما أفادت به المعارضين للسياسته وعلى الرغم الجدال الذي أثير حول الاستفتاء على الدستور التونسي الجديد فقد أفدت هيئة الانتخابات عدد المقترعين داخل البلاد (٢,٤٥٨,٩٨٥) فرداً من مجموع الكلي والبالغ عددهم (٨,٩٢٩,٦٦٥) فرداً أي بنسبة بلغت (٢٧,٥٤٪) في حين شككت المعارضة السياسية في هذا الرقم المعلن من الهيئة وأكدت أن نسبة الإقبال حيث كانت (٣٪) من المشاركين صوتوا بـ(لا)، و (٩٢٪) قد صوتوا بـ(نعم) أما عن نتائج خارج تونس فقد بلغت (١٠٪) في الدول العربية (٦٪) في أوروبا [٥٥].

يرى الباحث أن تطورات الاحداث السياسية في تونس مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية والمقرر لها في ١٧ كانون الأول ٢٠٢٢ تتجه انظار التونسيين للخلاص من المسار الإنقلابي الذي أدخل البلاد فيه الرئيس (قيس سعيد) ويتطلب هذا الموضوع حواراً وطنياً شاملاً، إذ أكد زعيم جبهة الخلاص السياسي (نجيب الشابي) في بدء بالمعارضة ضد الرئيس (قيس سعيد) والهدف هو ان المعارضة السياسية تأخذ صفة شرعية ودستورية ومحاولة لإرساء حكم الفرد، وهذه الجبهة تضم حركة النهضة الإسلامية صاحبة الأغلبية في البرلمان السابق فضلاً عن شخصيات وأحزاب ومنظمات سياسية .

قد أججت نتائج الانتخابات التي شهدتها تونس في دورتها الأولى في ١٧ كانون الأول ٢٠٢٣ وقاطعتها الجماعات السياسية المعارضة جدلاً كبيراً، وشددت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس أن نسبة المشاركة النهائية في الدورة الأولى من الانتخابات البرلمانية

بلغت حوالي (١١,٢٪) وهي مشاركة ضعيفة بالنسبة لعدد المشاركين ، وأوضحة الهيئة أن عدد الناخبين الذين صوتوا بلغ مليون و(٢٥) ألف ناخب من مجموع عشر ملايين و(١٣٦) ألف ناخب مسجلين[٥٦].

اما في الدورة الثانية للانتخابات النيابية كان قد أعلن رئيس الهيئة العليا للانتخابات في تونس، أن نسبة الإقبام على التصويت في ٢٩ يناير ٢٠٢٣ قد بلغت (١١,٤٪) وفقاً لما اعلت بيه الهيئة ، وبذلك يكون حوالي (٩٠٪) من الناخبين قد عزفوا عن المشاركة، وتعد نسبة الإقبال قد تكون معدومة هي الأضعف منذ ثورة ٢٠١١ ومؤشراً سلبياً لمشروع الرئيس (قيس سعيد) الذي اصبح دكتاتوريا في تونس منذ العام ٢٠٢١، الذي اكد ان البرلمان لم يعد فعالا بالنسبة للتونسيين[٥٧].

الخاتمة

تونس أول دولة عربية شهدت عملية معارضة حقيقية في العام ٢٠١١ بعد أعوام طويلة من الحكم الديكتاتوري سواء من الرئيس (الحبيب بورقيبة) أو الرئيس (زين العابدين بن علي) وكانت السنوات الأولى ما بعد التغير قد شهدت تقدماً واضحا على المستوى الديمقراطي وذلك بإقرار دستور ٢٠١٤، وهو دستور توافقي بعد سنين من حكم الدولة الدكتاتوري ، ولكن الوضع السياسي الاقتصادي ظل يسير ببطئ من حيث قلة فرص العمل واستشراء الفساد السياسي والإداري والمالي وارتفاع معدلات الفقر، ولم تعمل الحكومة على تحسين المستوى المعيشي ولا محاربة الفساد

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

والبطالــة والهجــرة الكبيرة التي طالت الشــباب، بــل أصبح الوضع المعيشــي غاية الســوء، ومن كل الصراعــات والازمــات التي شــهدناها على مــر الحكومات إلــى مجيء رئيس (قيس ســعيد) نــرى أن تونس قد دخلــت في نفق جديد لا يعرف نهايته والعودة إلى النظام الديكتاتوري حيث عمل على الهيمنة على الســلطة منــذ قيامه بتدابير ٢٥ تموز ٢٠٢١ والتي تلخصــت تقيد عمل المجلس النيابــي ورفع الحصانة من النــواب ... الخ.. من الإجراءات التعســفية بحجة تصحيح مسار الثورة أو التاريــخ كمــا يدعــي ، ولكن فــي الحقيقة هو إنقــلاب واضح علــى المســار الديمقراطي لكننا نــرى اليوم تصاعد حــاد للمعارضة وخاصة من قبل الأحزاب السياســية ربما ستشد تونس أحداثاً سياســية للإطاحة بالرئيس (قيس سعيد) الذي قيد الديمقراطية وصادر الحريات والتعبير عن الرأي العام مما يعني عودة تونس إلى المربع الأول.

الاستنتاجات

المعارضة السياســية في تونــس هي أهم الركائز للحيــاة الديمقراطية، غير أنها تقاســي من ضعف التنظيم السياسي والحزبي.

ضعف واضح في انتخابات ٢٠١٩ كشــفت سوء النظــام الحزبــي وعدم قدرتهــا قدرة علــى بناء توافقات مستقرة.

سياســات الرئيس قيس ســعيد اضعفت من فاعلية المعارضة السياســية وقيدة حضورها في المجال الديمقراطي.

الازمــات المتتاليــة بيــن الأحــزاب السياســية والمؤسسات الديمقراطية.

التجربة الديمقراطية التونســية ظلت مهددة بفعل تراجــع التعدديــة الحزبية وضعف التــوازن بين السلطات.

مســتقبل المعارضــة مرتبط بقدرتهــا على إعادة هيكلة نفســها وتقديم مشروع سياســي بديل قادر على إقناع الشارع التونسي.

التوصيات

ضــرورة بناء المعارضة السياســية على أســس تنظيميــة واضحــة وبرامجية سياســتها لمصالح المواطنين.

العمل على تجاوز الخلافــات الحزبية المصلحية وتوحيــد الجهــود فــي لدعــم النظــام السياســي الديمقراطي .

تعزيز ثقافة التوافق والحوار بين القوى السياسية لتقليل حدة الاستقطاب السياسي.

تفعيــل دور المجتمــع المدني كقــوة داعمة للراي العام للتوازن بين السلطة والمعارضة.

مراقبة التحولات الدستورية بشكل مستمر لتفادي العودة إلى أنماط الحكم الدكتاتوري

المصادر

احمــد الجلاد, حركة النهضة (اشــكالية الســلطة والحكم بعد الثورة التونسية) اوراق سياسية, مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات, لبنان,٢٠١٨.

احمد الموصللي ، جدليات الشورى والديمقراطية

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الفكر الإسلامي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، بيروت ، ٢٠٠٧.

الاستفتاء على الدستور في تونس، السياق والنتائج والتداعيات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تموز ٢٠٢٢.

إسماعيل الشطي (مناقشة) ،في عبد الاله بلقزيز (تحرير) ، " المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية "، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، بيروت ، ٢٠٠١.

إسماعيل الشطّي، عبد الإله بلقزيز، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، أزمة المعارضة السياسية العربية، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ٢٠٠١.

اشرف مصطفى توفيق ، المعارضة، دار العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .

الانتخابات الرئاسية التونسية ,قناة france ٢٤ الاخبارية , شبكه المعلومات الدولية ' تم الاطلاع بتاريخ ٦/٧/٢٠٢٥ ' متاح على الرابط الاتي : www.france٢٤.com

الانتخابات الرئاسية في تونس قراءة في نتائج الدور الأول، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٩.

أنس الملع، الانقلاب الرئاسي على الديمقراطية في تونس، الخلفيات والأسباب، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، تشرين الأول ٢٠٢١.

الانقلاب الرئاسي على الدستور في تونس ظروفه وحيثياته ومآلاته، تقدير موقف المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تموز ٢٠٢١.

أنور الجمعاوي، تونس العبور إلى الديمقراطية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد (٧)، آذار ٢٠١٤.

البرلمان التونسي يوافق بأغلبية كبيرة على حكومة ائتلافية برئاسة الفخفاخ، شبكة الدولية ' تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٥/٤/١٧. متاح على الرابط الاتي : www.bbc.com

تمازيرت ليندة وبوقطوف مريم، التحول الديمقراطي في شمال افريقيا (دراسة حالة تونس ٢٠١١-٢٠١٧)، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو، ٢٠١٨.

تونس حل أعلى هيئة قضائية يهدد حقوق الإنسان، شبكه المعلومات الدولية ' تم الاطلاع بتاريخ ٧/٤/٢٠٢٥ ' متاح على الرابط الاتي : https://www.Amnesty.org/ar

ثائر مطلق عياصرة, العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي ,مجلة دراسات للعلوم الانسانية والاجتماعية ,المجلد ٤٣,الملحق ٤,الاردن , ٢٠١٦.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

جابر قميحة، المعارضة في الاسلام بين النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، ط ١،القاهرة، ١٩٩٨.

الجمهورية التونسية حول الانتخابات الرئاسية والتشريعية لسنة ٢٠١٩، تقرير بعثة المراقبة للعمليات الانتخابية للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في افريقيا، ٢٠١٩.

حافظ علوان حمادي، المعارضة السياسية دراسة تحليلية لشروطها ووظائفها، مجلة العلوم السياسية، جامعة جيهان، السليمانية، المجلد ١، العدد٢، ٢٠١٨.

حسين علوان ، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية النموذج الإفريقي ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، ١٩٩٦>

حسين علوان البيح ، الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة، في مجموعة الباحثين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي،ط١، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.

حميد التميمي، دور المعارضة البرلمانية في ضل الدستور ٢٠١١، الموقع الالكتروني المنهل، بحث منشور، شبكة المعلومات الدولية ، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٩، متاح على الرابط الاتي :- https://plitfrm.almanal.com/fi/ ٧٨١٠١/٢/es

خليل العاني , التيارات الاسلامية في عصر الثورات العربية , جريدة البلاد السعودية, العدد ٢٢٤٣٠ , ١ - ١١ - ٢٠١٩ , تم الاطلاع بتاريخ ٢/٢/٢٠٢٥ ’متاح على الرابط الاتي , https:// archive.albiladdaily.com

خليل العاني ، دور المعارضة في ترسيخ الاستبداد: الحالة المصرية، في علي خليفة الكواري (تحرير) ، ”الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة“ ، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٥.

خميس بن بريك، مع اقتراب الانتخابات في تونس، جبهة الخلاص المعارضة تصد ضد قيس سعيد، شبكه المعلومات الدولية ’ تم الاطلاع بتاريخ ٧/٥/٢٠٢٥ ’ متاح على الرابط الاتي : https://www.aljazeera.net/news/politics/٢٠٢٢

خولة سعداوي، دور المؤسسة التشريعية في عملية الانتقال الديمقراطي، تونس أنموذجاً، ٢٠١١-٢٠١٨، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١٩.

دينا شحاتة ومريم وحيد, الانهيارات المتتالية للنظم السياسية في المنطقة العربية, مجلة السياسة الدولية, العدد ١٤٨, المجلد ٤٦, مصر, ٢٠١٦.

الرئيس التونسي يخطّر رسالة مميزة لتكليف الحبيب الجملي بتشكيل الحكومة, قناة ال bbc news شبكه المعلومات الدولية ، تم الاطلاع بتاريخ ٧/٤/٢٠٢٥ ’ متاح على الرابط الاتي : www./٥٠٤٤٤٩١٩-bbc.com/arabic/trending

زارا مستو، أهمية المعارضة في النظام السياسي، الحوار المتمدن، العدد ٣٦٦١، ٢٠١٢/٣/٨

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

شـبكة المعلومـات الدوليـة، تم الاطـلاع بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٩ ، متاح على الرابط الاتي :-

سربسـت مصطفى رشـيد، المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، دهوك، ط١، ٢٠١١.

شـمران العجلي، الخريطة السياسـية للمعارضة العراقية، دار الحكمة ،ط١، لندن،٢٠٠٠.

عبـد الرضا الطعان ، التنمية الاقتصادية وتركيز السـلطة في البلدان الناميـة ، مجلة الاقتصادي ، العدد (٣) ، بغداد، ١٩٦٦.

عبـد الفتاح عمر وقيس سـعيد: نصوص ووثائق سياسـية تونسية، سلسلة القانون العام (٥) ,تونس ,مركز الدراسات والبحوث والنشر ,كلية الحقوق والعلوم السياسية , ، ٢٠١٩.

عصـام سـليمان، مدخل إلـى علم السياسـة، دار النضال للطباعة، ط٢، بيروت، ١٩٨٩.

علي مهدي ، المعارضـة البرلمانية وأداء النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٥ ، مكتبة الدكتور للنشر، بغداد .

غاستون بوتول ، سوسيولوجيا السياسة ، ترجمة: نسـيم نصـر ، دار منشـورات عويـدات ، ط١، بيروت ، ١٩٧٤.

غسـان سـلامة (معد) ، أيـن هـم الديمقراطيين ، ورقـة قدمـت إلـى " ديمقراطيـة مـن دون ديمقراطيين: سياسـات الانفتاح في العالم العربي /الاسـلامي"، بحوث النـدوة الفكرية التي نظمها المعهد الأيطالي" فونداسيوني أيني انريكو ماتيي ، مركز دراسـات الوحدة العربية ، ط٢ ، بيروت ، ٢٠١٣.

فابيـو ميـرون, سياسـيون ام دعـاة: مـاذا تعني تحولات النهضة لتونس, مركز كازيغي للشـرق الاوسط ,لبنان, ٢٠٢٢ .

قاموس أكسـفورد الحديث ، ناشر شهاب الدين ، طهران ، ط١، ٢٠٠٣.

ماهـر فرغلـي ,الاحزاب الدينية بعـد ثورة يناير متى تتجاوز مربع الشـعارات, شـبكه المعلومات الدولية ، تم الاطلاع بتاريخ ٧/٤/٢٠٢٥ ' متاح على الرابط الاتي : www.hafryat.com/ar/blog

محمـد سـليم محمـد غـزوي، نظـرات حـول الديمقراطيـة ، دار وائل للطباعة والنشـر ، ط١، عمان ، ٢٠٠٠.

محمد سـليمان ابو رمان, مابعد الاسلام السياسي مرحلة جديدة ام اوهام ايدلوجية , مركز الدراسات الاسـتراتيجية ,الجامعة الاردنية ,عمان ,الاردن ,٢٠٢٢ .

محمد فتح الله الخطيب ، دراسـات في الحكومات المقارنة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦.

المصطفـى بـو جعبـوط, واخـرون, الحـركات الاحتجاجيـة في الوطن العربـي, المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية, برلين, المانيا,٢٠١٩.

المصطفـى بـو جعبـوط, واخـرون, الحـركات الاحتجاجيـة في الوطن العربـي, المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية, برلين, المانيا,٢٠١٩.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

هل يصمد مشروع الرئيس قيس سعيد بعد نتائج الانتخابات التشريعية؟ شبكه المعلومات الدولية ' تم الاطلاع بتاريخ ٦/٦/٢٠٢٥ ' متاح على الرابط الاتي : https://www.bbc.com. Arabic/interactivity

وسام فؤاد, تونس: اداء حركة النهضة في عام ٢٠١٧,المعهد المصري للدراسات ,تقارير سياسية, مصر,٢٠١٨.

وفاة الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي عن عمر يناهز (٩٢) عاما ' صحيفة الوطن، الكويت، بتاريخ ٢٠١٨/٩/١٦ ' تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٥ / ٢/٢ ' متاح على الرابط الاتي : www.amp.france٢٤.com

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٢٩٨١٦١&r=٠

Robert A. Dahl , Patterns of oppositions, in: Robert A. Dahl(ed), political oppositions in Western Democracies , New Haven, CT: Yale university press, ١٩٥٥.

Robert A. Dahl, polyarch: participation and opposition, New Haven, CT: Yale university press, ١٩٧٠.

الهوامش

١- محمد فتح الله الخطيب ، دراسات في الحكومات المقارنة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦،ص ٦٢.

٢- عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، دار النضال للطباعة، ط٢، بيروت، ١٩٨٩، ص ٢٥٧.

٣- احمد الموصللي ، جدليات الشورى والديمقراطية : الديمقراطية وحقوق الإنسان في الفكر الإسلامي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، بيروت ، ٢٠٠٧، ص ١١١.

٤- اشرف مصطفى توفيق ، المعارضة، دار العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص٢٠

٥- علي مهدي ، المعارضة البرلمانية وأداء النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٥ ، مكتبة الدكتور للنشر ، بغداد ، ص ١٨

٦- نقلاً عن: شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، دار الحكمة ،ط١، لندن،٢٠٠٠، ص٦٣ .

٧- علي مهدي ، المعارضة البرلمانية وأداء النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٥، مصدر سبق ذكرة ، ١٩

٨-اشرف مصطفى توفيق، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

٩- احمد الجلاد, حركة النهضة (اشكالية السلطة والحكم بعد الثورة التونسية) اوراق سياسية, مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات, لبنان,٢٠١٨, ص ٣٣.

١٠-قاموس أكسفورد الحديث ، ناشر شهاب الدين ، طهران ، ط١، ٢٠٠٣، ص ٥٢٢.

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

١١- جابـر قميحـة، المعارضة في الاسـلام بين النظريـة والتطبيق، الدار المصريـة اللبنانية، ط ١،القاهرة، ١٩٩٨، ص ٥١.

12- Robert A. Dahl, polyarch: participation and opposition, New Haven, CT: Yale university press, 1970, p.203 .

١٣- إسـماعيل الشـطّي، عبـد الإلـه بلقزيـز، المعارضـة والسـلطة في الوطـن العربي، أزمة المعارضـة السياسـية العربيـة، يصدرها مركز دراسـات الوحـدة العربيـة، بيـروت، ط ١، ٢٠٠١،صـ ١١٣ - ١١٤.

١٤- وسـام فؤاد, تونـس: اداء حركة النهضة في عام ٢٠١٧,المعهد المصري للدراسـات ,تقارير سياسية ,مصر,٢٠١٨,ص ٤.

١٥- خليـل العنانـي ، دور المعارضـة فـي ترسـيخ الاسـتبداد: الحالة المصريـة، في علي خليفـة الكواري (تحرير) ، ''الاسـتبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة'' ، مشـروع دراسـات الديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسـات الوحـدة العربيـة ، ط١ ، بيـروت ، ٢٠٠٥، ص٤٨٠.

١٦- إسـماعيل الشطي (مناقشـة) ،في عبد الاله بلقزيـز (تحريـر) ، '' المعارضـة والسـلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية ''، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، بيروت ،٢٠٠١، ص ١١٣-١١٤.

17- Robert A. Dahl , Patterns of oppositions, in: Robert A. Dahl(ed), political oppositions in Western Democracies , New Haven, CT: Yale university press, 1955 ,p.332-334.

١٨- عصـام سـليمان، مصدر سـبق ذكره، ص ٢٥٨.

١٩-عبـد الالـه بلقزيز(تحريـر) ، المعارضـة والسـلطة في الوطـن العربي ...، مصدر سـبق ذكره، ص١١.

٢٠-غاسـتون بوتول ، سوسـيولوجيا السياسـة ، ترجمة: نسـيم نصر ، دار منشـورات عويدات ، ط١، بيروت ، ١٩٧٤، ص ١٢٣.

٢١- محمـد سـليم محمد غزوي، نظـرات حول الديمقراطيـة ، دار وائل للطباعة والنشـر ، ط١، عمان ، ٢٠٠٠، ص٥٢.

٢٢

٢٣- عصـام سـليمان ، مصدر سـبق ذكره ،ص ٢٥٨.

٢٤- حسـين علوان ، مشـكلة المشاركة السياسية في الـدول النامية النمـوذج الإفريقي ، أطروحة دكتوراه (غير منشـورة) ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، ١٩٩٦، ص ٤٩.

٢٥- غسـان سلامة (معد) ، أين هم الديمقراطيين ، ورقـة قدمـت إلـى '' ديمقراطيـة مـن دون ديمقراطيين: سياسـات الانفتاح في العالم العربي /الاسـلامي''، بحوث النـدوة الفكرية التي نظمها المعهد الأيطالي'' فونداسيوني أيني انريكو ماتيي ، مركز دراسـات الوحدة العربية ، ط٢ ، بيروت

،٢٠١٣، ص ٢٣-٢٤.

٢٦- عبد الرضا الطعان ، التنمية الاقتصادية وتركيز السلطة في البلدان النامية ، مجلة الاقتصادي ، العدد (٣) ، بغداد، ١٩٦٦، ص ٣٣.

٢٧-حسين علوان ، مشكلة المشاركة السياسية..... ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩.

٢٨- المصطفى بو جعبوط, واخرون, الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي, المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية, برلين, المانيا,٢٠١٩, ص ٦٣.

٢٩- حافظ علوان حمادي، المعارضة السياسية دراسة تحليلية لشروطها ووظائفها، مجلة العلوم السياسية، جامعة جيهان، السليمانية، المجلد ١، العدد٢، ٢٠١٨،ص١٧٣-ص١٧٠

٣٠- حميد التميمي، دور المعارضة البرلمانية في ضل الدستور ٢٠١١، الموقع الالكتروني المنهل، بحث منشور، شبكة المعلومات الدولية ، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٩، متاح على الرابط الاتي :- https://plitfrm.almanal. ٧٨١٠١/٢/com/fi/es

٣١-حسين علوان البيح ، الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة، في مجموعة الباحثين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي،ط١، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٥٦.

٣٢- سربست مصطفى رشيد، المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، دهوك، ط١، ٢٠١١، ص٣٢.

٣٣- زارا مستو، أهمية المعارضة في النظام السياسي، الحوار المتمدن، العدد ٣٦٦١، ٢٠١٢/٣/٨ شبكة المعلومات الدولية، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٩ ، متاح على الرابط الاتي :-

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٢٩٨١٦١&r=٠

٣٤- وفاة الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي عن عمر يناهز (٩٢) عاما ' صحيفة الوطن، الكويت، بتاريخ ٢٠١٨/٩/١٦ ' تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٥ / ٢/٢ ' متاح على الرابط الاتي : www.amp.france٢٤.com

٣٥- المصطفى بو جعبوط, واخرون, الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي, المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية, برلين, المانيا,٢٠١٩, ص ٦٣.

٣٦-البرلمان التونسي يوافق بأغلبية كبيرة على حكومة ائتلافية برئاسة الفخفاخ، شبكة الدولية ' تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٥/٤/١٧. متاح على الرابط الاتي : www.bbc.com

٣٧- أنور الجمعاوي، تونس العبور إلى الديمقراطية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد (٧)، آذار ٢٠١٤، ص٦٦.

٣٨- خولة سعداوي، دور المؤسسة التشريعية في عملية الانتقال الديمقراطي، تونس أنموذجاً، ٢٠١١-٢٠١٨، رسالة ماجستير، كلية الحقوق

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١٩، ص٦.

٣٩- ينظر: تمازيرت ليندة وبوقطوف مريم، التحول الديمقراطي في شمال افريقيا (دراسة حالة تونس ٢٠١١-٢٠١٧)، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو، ٢٠١٨، ص٦٢.

٤٠- أماني صالح دياب العرعير، مصدر سبق ذكره، ص١٣٥-١٣٦.

٤١- ثائر مطلق عياصرة, العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي ,مجلة دراسات للعلوم الانسانية والاجتماعية ,المجلد ٤٣,الملحق ٤,الاردن ,٢٠١٦,ص ١٨٨٣ - ١٨٨٤.

٤٢- وينظر: الجمهورية التونسية حول الانتخابات الرئاسية والتشريعية لسنة ٢٠١٩، تقرير بعثة المراقبة للعمليات الانتخابية للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في افريقيا، ٢٠١٩، ص٩.

٤٣-عبد الفتاح عمر وقيس سعيد: نصوص ووثائق سياسية تونسية، سلسلة القانون العام (٥) ,تونس ,مركز الدراسات والبحوث والنشر ,كلية الحقوق والعلوم السياسية , ، ٢٠١٩، ص٨-٩.

٤٤- الانتخابات الرئاسية في تونس قراءة في نتائج الدور الأول، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٩، ص٤-٥.

٤٥-أنس الملع، الانقلاب الرئاسي على الديمقراطية في تونس، الخلفيات والأسباب، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، تشرين الأول ٢٠٢١، ص٧.

٤٦- الانقلاب الرئاسي على الدستور في تونس ظروفه وحيثياته ومآلاته، تقدير موقف المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تموز ٢٠٢١، ص٤-٥.

٤٧-دينا شحاتة ومريم وحيد, الانهيارات المتتالية للنظم السياسية في المنطقة العربية, مجلة السياسة الدولية, العدد ١٤٨, المجلد ٤٦, مصر ,٢٠١٦,ص ١١.

٤٨- خليل العاني , التيارات الاسلامية في عصر الثورات العربية , جريدة البلاد السعودية, العدد ٢٢٤٣٠ , ١ - ١١ - ٢٠١٩ , تم الاطلاع بتاريخ ٢/٢/٢٠٢٥ ’متاح على الرابط الاتي , https://archive.albiladdaily.com

٤٩- محمد سليمان ابو رمان, مابعد الاسلام السياسي مرحلة جديدة ام اوهام ايدلوجية , مركز الدراسات الاستراتيجية ,الجامعة الاردنية ,عمان ,الاردن ,٢٠٢٢, ص ٦٦

٥٠- تونس حل أعلى هيئة قضائية يهدد حقوق الإنسان، شبكه المعلومات الدولية ’ تم الاطلاع بتاريخ ٧/٤/٢٠٢٥ ’ متاح على الرابط الاتي : https://www.Amnesty.org/ar

٥١- ماهر فرغلي ,الاحزاب الدينية بعد ثورة يناير متى تتجاوز مربع الشعارات, شبكه المعلومات الدولية ’ ، تم الاطلاع بتاريخ ٧/٤/٢٠٢٥ ’ متاح على الرابط الاتي : www. hafryat.com/ar/blog

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

٥٢- الرئيس التونسي يخطّ رسالة مميزة لتكليف الحبيب الجملي بتشكيل الحكومة, قناة ال bbc news شبكه المعلومات الدولية ، تم الاطلاع بتاريخ ٧/٤/٢٠٢٥ ' متاح على الرابط الاتي : www.bbc.com/arabic//٥٠٤٤٤٩١٩-trending

٥٣- فابيو ميرون, سياسيون ام دعاة: ماذا تعني تحولات النهضة لتونس, مركز كازيغي للشرق الاوسط ,لبنان ,٢٠٢٢ ص ٢ - ٣

٥٤-خميس بن بريك، مع اقتراب الانتخابات في تونس، جبهة الخلاص المعارضة تصد ضد قيس سعيد، شبكه المعلومات الدولية ' تم الاطلاع بتاريخ ٧/٥/٢٠٢٥ ' متاح على الرابط الاتي : https://www.aljazeera.net/news/politics/٢٠٢٢

٥٥- الاستفتاء على الدستور في تونس، السياق والنتائج والتداعيات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تموز ٢٠٢٢، ص٣.

٥٦- هل يصمد مشروع الرئيس قيس سعيد بعد نتائج الانتخابات التشريعية؟ شبكه المعلومات الدولية ' تم الاطلاع بتاريخ ٦/٦/٢٠٢٥ ' متاح على الرابط الاتي : https://www.bbc.com.Arabic/interactivity

٥٧- الانتخابات الرئاسية التونسية ,قناة france ٢٤ الاخبارية , شبكه المعلومات الدولية ' تم الاطلاع بتاريخ ٦/٧/٢٠٢٥ ' متاح على الرابط الاتي : www.france٢٤.com

الملخص

ينطلق البحث من فكرة تقوم على أساس فهم الدوافع والغايات الأساسية للمعارضة السياسية ولمعرفة طبيعة النظام السياسي ومسار التحولات التي عاشتها البلاد خلال العقد الأخير ' فالمعارضة السياسية، في جوهرها، تمثل ركنا أساسية في أي نظام ديمقراطي، إذ تهدف إلى مراقبة السلطة وتصحيح مسارها، وتوفير البدائل السياسية التي تضمن استمرار التوازن داخل المشهد العام ومن هذا المنطلق، فإن فهم المعارضة في تونس تكشف عن مدى قدرة النظام السياسي على الاستجابة لمتطلبات التداول السلمي للسلطة وضمان استمرارها اذ شهدت تونس عام ٢٠١٩ انتخابات رئاسية وتشريعية لفاعلية المؤسسات الدستورية التي افادها دستور ٢٠١٤. هذه الانتخابات ولدت ضعف في النظام السياسي والحزبي وعمق الانقسامات داخل الساحة السياسية، نايك عن المنعطف والتغيرات التي حصلت في عام ٢٠٢٢ مع الاستفتاء على الدستور جديد الذي قاده الرئيس قيس سعيد فقد اولد انقسامات وتحولات خطيرة في شكل النظام السياسي، اذ تركزت السلطات التنفيذية والتشريعية بيد قيس سعيد، مما إضعاف دور المعارضة وتقييد حركتها وعليه استشرفة الدراسة الى مدى آفاق المعارضة في ظل سياسة الرئيس قيس سعيد ليست مجرد رصد لواقع السياسي والاقتصادي فحسب انما محاولة لاستشراف مستقبل التجربة السياسية والديمقراطية في تونس .

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

Abstract

This research is grounded in the idea of understanding the fundamental motives and objectives of political opposition, as well as examining the nature of the political system and the trajectory of transformations the country has experienced over the past decade. Political opposition, at its core, constitutes a cornerstone of any democratic system, as it seeks to monitor authority, correct its course, and provide political alternatives that ensure the continuity of balance within the public sphere. From this perspective, analyzing the opposition in Tunisia reveals the extent to which the political system is capable of responding to the requirements of peaceful power alternation and ensuring its sustainability.

Tunisia witnessed both presidential and parliamentary elections in reflecting the effectiveness of ,٢٠١٩ constitutional institutions established Constitution. ٢٠١٤ under the However, these elections exposed weaknesses in the political and party system, deepening divisions within the political arena. The turning point with the referendum on ٢٠٢٢ came in the new constitution led by President Kais Saied, which generated profound divisions and significant transformations in the political system. Executive and legislative powers were concentrated in Saied's hands, thereby weakening and restricting the role of the opposition.

Accordingly, this study explores the prospects of political opposition under President Kais Saied's policies—not merely as an assessment of the current political and economic reality, but as an attempt to anticipate the future of Tunisia's political and democratic experience.

الكلمات المفتاحية

المعارضة السياسية ، النظام السياسي ، التحولات الديمقراطية ، تونس ، الدستور ، الانتخابات .

Political Opposition, Political System, Democratic Transformations, Tunisia, Constitution, Elections.